



آثار اداره انعکاسات میناء مبارک و میناء الفاو الكبير على ايرادات النفط العراقي دراسة تحليلية للمدّة (١٩٩٥-٢٠٢١)

أ. م. د محمد راضي جعفر^١ . م. موعد كاظم الاسدي^٢
١. جامعة كربلاه، كلية الادارة والاقتصاد
٢. جامعة كربلاه - كلية الادارة والاقتصاد

ملخص البحث

كان العراق قد ارتبط بدولة الكويت بروابط الجوار الجغرافي، فضلاً عن علاقات القربي والنسب و اللغة المشتركة والدين. اذ ان التعامل التجارى والاقتصادى والادارى بين الدولتين الجارتين قبل حكم النظام البائد كان ذو حركة طبيعية جيدة، فالكويت استندت في معظم الجوانب المتعلقة بالغذاء على الاقتصاد العراقي الريعي، فضلاً عن القطاع الزراعي المثمر آنذاك، اذ كان ذلك قبل اكتشاف النفط التقليدى وتصديره، كما ان العراق قد اشتهر في السابق بعدد كبير جداً من التمور وانواعها المختلفة. اذ ان العراق يزود دولة الكويت بكل ما تحتاجه من متطلبات الحياة، وعلى اساس ذلك شهدت التجارة العامة وتجارة الترانزيت ازدهاراً واضحًا بين الدولتين الجارتين حتى وصول النظام البائد الى الحكم عام ١٩٥٨.

تطور العلاقات الاقتصادية الرسمية بعد حصول دولة الكويت على استقلالها أثناء عقد الاتفاقية المبرمة مع العراق عام ١٩٦٣، اذ تم توقيع الكثير من البروتوكولات والاتفاقيات الدولية المبرمة بشان التعاون التجارى، الاقتصادي، الادارى بين الدولتين في مجالات كثيرة كان من اهمها ربط الكويت بمياه شط العرب، والغاز الطبيعي، الا ان ذلك قد تعرض إلى ازمات متعددة تتعلق بالنظام الداخلى للدولة.

ويسكل عام فان العلاقات الاقتصادية الكويتية العراقية منذ استقلال الكويت آنذاك وحتى غزو العراق لها عام ١٩٩٠ اتسمت بالضعف وتدحرج حجم البادل التجارى بينهما، نتيجة إلى طبيعة الانظمة الحاكمة في العراق وما لها من دور غير حاسم في تسوية النزاعات العالقة.



شهدت الجوانب التجارية والاقتصادية والادارية دوراً متظمراً على كافة الاصعدة الاستثمارية بعد سقوط النظام البائد، نتيجة الى الموقع الاستراتيجي الجغرافي للدولة الكويتى الذى جعلها البوابة الرئيسية لا دارة الاعمار فى العراق، اذ ان الاقتصاد العراقى هو اقتصاد ريعى احادى الجانب يعتمد بالدرجة الاساس على ايرادات النفط التقليدى المصدر الرئيسى للدخل فى ظل حرق كميات كبيرة من الغاز资料ي مقارنة مع استثماره الذى يعد ضئيلاً. الا ان ذلك يحتاج الى الاستقرار بشكل عام فى العراق، من خلال ادارة حكومة ديمقراطية حاسمة لها مبادئ ثابتة فى حق الجوار الدائم لما يتحقق نتائج ايجابية مشتركة متطلعة لمستقبل زاهر بين الدولتين الجارتين. وبالرغم من ذلك الا ان الحكومة الكويتية ما زالت تبحث بكل دقة عن ابواب الهيمنة التامة التي تهدف الى تضييق الخناق على سواحل الموانىء العراقية التي تأخذ موقع استراتيجى في الخليج العربى ولها ارتباط واسع مع العالم.

ومن خلال معدلات النمو السنوية لمدة الدراسة ١٩٩٥-٢٠٢١ قد تبين ان اعلى معدل نمو سنوى لانتاج النفط هو ٩٨.٤٤٪/ عام ١٩٩٨ واعلى معدل نمو سنوى مركب للإيرادات النفطية بلغ نحو ٩٥.٦٪/ عام ١٩٩٦ في حين كان اعلى معدل نمو سنوى لأسعار النفط هو ٥٧.٥٪/ عام ٢٠٠٠، وان اعلى معدل نمو سنوى للغاز الطبيعى المحروق هو ٨٨٪/ عام ١٩٩٨، واعلى معدل نمو سنوى لانتاج الغاز الطبيعى هو ٤٤٪/ عام ٢٠٠٤، في حين بلغ اعلى معدل نمو سنوى للغاز المستهلك نحو ٣٦٪/ عام ١٩٩٧، وبلغ اعلى نمو سنوى للغاز المستمر نحو ٣٨٪/ عام ١٩٩٧، في ظل تذبذب وعدم استقرار انتاج النفط العراقي والكميات المحروقة من الغاز الطبيعى، خلال مدة الدراسة المذكورة وذلك يعود الى اسباب عده كان من اهمها عدم الاستقرار الامنى وتقلب اسعار النفط العالمى، فضلاً عن زيادة او نقصان الكميات المحروقة من الغاز الطبيعى في جنوب العراق في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة. وبذلك يصبح الدور الاول والاساس للقطاع النفطي في تلبية الحاجات المتعددة والمتعددة للمجتمع العراقي، في ظل اتمام ميناء الفاو الكبير ذو المردود الایجابى على الاقتصاد العراقى بمواجهة انشاء ميناء مبارك الكويتى الذى يعد انشاءه ذو اثر سلبي على صادرات النفط العراقي وابراطه العامة.

الكلمات المفتاحية: ميناء مبارك، ميناء الفاو، الإيرادات النفطية، الغاز الطبيعى

المقدمة:

شهدت العلاقات الكويتية العراقية تحسناً واضحاً بعد باستقلال الكويت عام ١٩٦٣، الا ان هذا الاستقلال لم يرافقه تثبيت الحدود بين الدولتين والتي ظلت عالقة لسنوات عده. بل تحولت إلى جانب ضغط من قبل العراق الذي ثبت حدوده مع كافة دول الجوار باستثناء الكويت التي ظلت تعانى من عدم الوضوح الاستقرار، اذ ان النظام البائد منذ توليه الحكم كان يتعامل مع ملف الكويت بأسلوبين الأول كان يتعلق بتوثيق العلاقات الادارية والاقتصادية والثقافية بين العراق والكويت من خلال استقلال الكويت وإنها دولة ذات سيادة بينما يختلف الاسلوب الثاني بطريقة التعامل بما كان عليه في الاسلوب المتبع سابقاً، اذ انه يخطط بشكل عام

و ضمن خطط مستقبلية مبرمجة ودقيقة الهدف منها هو ضم دولة الكويت إلى العراق، وكان ذلك جلياً وواضحاً بعد اجتياح العراق للكويت عام ١٩٩٠، فالكويت حتى الان تدرس وبكل جدي دورها المستقل في الموانئ الخليجية، من خلال هيمنتها التامة على الموانئ المطلة ذات الاثر البارز على الموانئ العراقية وخاصة ميناء الفاو الكبير، اذ يؤدي ذلك إلى خنق موانئ العراق ومن ثم التأثير المباشر على الاقتصاد العراقي الريعي احدى الجانب الذي يعتمد على الايرادات النفطية لتخفيض نفقاته العامة وبنسبة عالية تصل نحو اكثر من ٩٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية إنشاء ميناء الفاو الكبير وماله من مردود ايجابي على الاقتصاد العراقي في ظل استقرار الوضع الاداري والاقتصادي في منطقة الخليج العربي، خاصة دولة الكويت التي تسعى لإنشاء ميناء مبارك ذو الاثر المباشر السلبي على موانئ العراق وبالتالي تطول الاقتصاد العراقي ومنشاته المتعددة.

مشكلة البحث

زيادة وظهور أهمية انعكاس ميناء مبارك الكويتي وماله من آثار اقتصادية وادارية كبيرة على الاقتصاد العراقي وخاصة ماله من اثار مباشرة على خنق الموانئ العراقية بالدرجة الأساس.

فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية مفادها (تعدد ادارة انعكاس ميناء مبارك الكويتي ذو اثر سلبي على الاقتصاد العراقي في ظل اكمال متطلبات ميناء الفاو الكبير ذو المردود الاجيجابي على الاقتصاد العراقي).

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى ما يلى:

١- الإطار لمفاهيمي المترتب على الانعكاس السالب لميناء مبارك الكويتي على الاقتصاد العراقي، ومفهوم ميناء الفاو الكبير ذو الانعكاس الموجب على الاقتصاد العراقي الاحادي الجانب.

٢- أسباب قيام الكويت بإنشاء ميناء مبارك.

٣- الآثار المترتبة من جراء إنشاء ميناء مبارك على الاقتصاد العراقي.

٤- اكمال ميناء الفاو الكبير ذو المردود الاجيجابي على الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لميناء مبارك الكويتي والفاو الكبير العراقي
ان الازمات المتعثرة لترسيم الحدود بين الدولتين الجارتين ليست هي بالجديد بل هي خلافات سابقة الاواني ومنذ سنين عده لم تجد الطريق الى الانفراج النهائي، اذ ان الحكومة البريطانية آنذاك كانت ترغب بثبيت الحدود الدولية بين دولة الكويت وال العراق من اجل حصول الكويت على الاستقلال والانضمام إلى عصبة



الأمم عام ١٩٣٢، إذ بعثت الحكومة العراقية آنذاك برسالة إلى بريطانيا كان محورها الرئيسي يتعلق بالوصف التفصيلي للحدود البرية بين الدولتين الجارتين عام ١٩٣٢^(١)

في عام ١٩٥٨ خلال المباحثات التي دارت بين العراق والأردن فيما يتعلق بتشكيل الاتحاد الهاشمي اقترحت الحكومة العراقية آنذاك على السلطات البريطانية اعطاء الكويت استقلالها كدولة مستقلة يمكنها الدخول في هذا الاتحاد. إلا أن الحكومة البريطانية رفضت هذا الاقتراح وبقيت دولة الكويت محمية للحكومة البريطانية. إذ قررت الحكومة البريطانية عام ١٩٦١ منع استقلال دولة الكويت، إلا ان الحكومة العراقية في العام ذاته اعتبرت ان دولة الكويت هي امارة عثمانية تابعه الى البصرة آنذاك والتي يفترض ان تكون اراضي عراقية ولا وجود لدولة الكويت اصلا، اذ تكللت المبادرة البريطانية بالغرفة وعدم النجاح. فقامت السلطات البريطانية بوضع قواتها في المنطقة الغربية الخليجية من اجل الدفاع عن الكويت. وظل العراق معارضًا لاستقلال دولة الكويت حتى عام ١٩٦٣، مما ادى ذلك الى قيام دولة العراق الجديد آنذاك إلى حل النزاع بشكل سلمي. وعلى اثر ذلك تم عقد اجتماع كويتي عراقي في بغداد . واسفر الاجتماع عن توقيع محضر مشترك بين الدولتين الجارتين صدر عنهمَا في اليوم الرابع من تشرين الثاني عام ١٩٦٣ اعتمد من خلاله استقلال سيادة الدولة الكويتية بشكل عام^(٢). ومع ذلك كله الا ان مسألة الحدود بين الكويت وال العراق بقيت مخطوطة فقط دون تنفيذ يذكر، في المقابل شهد الترابط الاداري والاقتصادي والاجتماعي تطورا واضحا بين الدولتين الجارتين ولم تتفاقم الازمات أى كانت بهذه الوضع السائد حتى عام ١٩٨٩، وخاصة خلال الحرب العراقية- الإيرانية، إذ قدمت الكويت للعراق الدعم المالي والاقتصادي والإعلامي بشكل واضح وصريح، منذ انطلاق الحرب وحتى نهايتها وتوقفها في ٨/٨/١٩٨٨ وخلال المدة الممتدة لم يتم التطرق الى تثبيت الحدود البرية بين الدولتين على ارض الواقع، وبعد انتهاء حرب العراق مع ايران ظهرت أزمة التطلع الى تثبيت الحقوق العامة بين الدولتين الجارتين نتيجة لأسباب عده كان أبرزها واهما^(٣) الآتى:-

- قيام العراق بعقد معاهدات وتسوية لما يتعلق بالحدود البرية مع الأردن والمملكة العربية السعودية كل على حدة، في الوقت ذاته تم تأجيل المداولات وعقد المعاهدات المماثلة لتسوية الحدود البرية مع دولة الكويت إلى شعار آخر، اذ ان هذا الاسلوب المتبعة من قبل العراق يعد من الاساليب الضاغطة على دولة الكويت لضمها الى العراق مستقلا.

- رغبة الحكومة البائدة آنذاك بأسقاط ديون الكويت المترتبة على العراق باعتبارها من ومساعدات كانت الكويت قد منحتها للعراق اثناء الحرب العراقية الإيرانية للدفاع عن استقلال دولة الكويت ووجودها امام جمهورية ايران. في محاولة من العراق للاستفادة من تطفئة هذه الديون .

دخول العراق للكويت عام ١٩٩٠^(٤)

ادعت الحكومة العراقية البائدة في عام ١٩٩٠ باستيلاء دولة الكويت على حقول نفطية عراقية، مما ادى ذلك قيام السلطات العراقية بغزو الكويت في ٢ آب ١٩٩٠، اذ ان هذا الغزو الغير مدروس ادى إلى فرض عقوبات

صارمة على العراق من قبل المجتمع الدولي، في ظل تحالفات دولية مساندة، ومؤيدة لدولة الكويت، اذ ادى ذلك الى وقف إطلاق النار في ٢٨ شباط ١٩٩١ وترسيم الحدود بين الدولتين بالقرار ٨٣٣ عبر تشكيل لجنة دولية بهذا الشأن، إلا إن الحكومة البائدة آنذاك رفضت القرار ثم وافقت عليه رسمياً عام ١٩٩٤، اذ نتج عن تطبيق هذا القرار استقطاع أراضي من ميناء صوفوان وأم قصر الحدودية، فضلاً عن تلصص مساحة مياه العراق الاقليمية يشكل واسع. وبعد نهاية الحكومة العراقية البائدة في ٢٠٠٣، دعت الحكومة العراقية الجديدة إلى إعادة الامر بتشييد الاراضي الحدودية مع الدولة الكويتية آنذاك، وقد نم ذلك فعلاً مع دولة الكويت في عام ٢٠١٠ في إشارة عدت ترسيناً واصحاً للأراضي الحدودية المشتركة من قبل الدولة العراقية الجديدة آنذاك التي اقتطعت جزءاً من أراضيها^(٥)

التصاميم الرئيسية لميناء الفاو في البصرة^(٦)

تم اعداد الهياكل الاساسية المكونة لبناء ميناء الفاو عام ٢١٠ و كالتالي:

- اعداد حاويات بأرصفة بلغت أطوالها نحو ٣٩٠٠ متر، على التوالي، فضلاً عن الاعداد المسبقة لتأسيس مخازن متعددة تهدف الى تنظيم الحاويات بشكل عام، بمساحه بلغت نحو مليون م² او اكثر، ٦٠٠ ألف م² على الترتيب.
- الطاقة الاستيعابية السنوية المخطط لها ضمن التصاميم الرئيسية للميناء اعلاه بلغت نحو ٩٩ مليون طن في السنة.
- اجمالي التكاليف اللازمة لإنجاز مشروع الفاو الكبير حسب التصاميم الرئيسية بلغت نحو ٤٠٠٠٠٤٠٠ مليون يورو.

استراتيجية الخطة المستقبلية للميناء^(٧)

- من المؤمل ان يحتل هذا الميناء مكانة مرموقة باعتباره سيكون من اضخم موانئ الخليج العربي مستقبلاً.
- ضمن الخطة الاستراتيجية المعدة لإنجاز ميناء الفاو والتي يفترض ان يباشر في هذا الميناء عام ٢٠١٢ الماضي على اساس ٢ مرحلة كل منها تنجذب خلال ٢ سنة.
- من المفيد على اساس ما تم تصميمه بشكل نهائى ان يتم توصيل ميناء الفاو عبر البر بطرق سكك الحديد المؤدية الى تركيا ودول اوروبا، اذ يسمى هذا الطريق باسم القناة اليابسة عوضاً عن قناة السويس لما يتميز ذلك بالدقة وسرعة الانجاز، فضلاً عن انخفاض التكاليف المرتبطة على ذلك.
- اذ ان المشروع الخاص بإكمال ميناء الفاو الكبير ما زال حلمًا من الصعب تحقيقه، نتيجةً لعدم توفر التخصيصات المالية الكافية لانجازه في مثل هذه الظروف التي تكون بحاجةً ماسةً جداً الى الابادات المترتبة على انتهاك الميناء.



ويؤكد متخصصون في الاقتصاد، أن اتمام مشروع ميناء الفاو بشكل كامل وبكل طاقته المقررة، سيدر على الموازنة العامة للعراق ايرادات مالية تتساوى نسبياً مع الإيرادات النفطية، فضلاً عن مما يتم توفيره من فرص عمل تؤدي إلى خفض نسبة البطالة في العراق، إذ أنه سيعد من أضخم الموانئ الخليجية والدولية على مستوى العالم، وبالتالي يؤدي إلى تغيير خارطة النقل البحري الدولية، كونه سيقوم بنقل العديد من البضائع من دول قارة آسيا كافة إلى الدول الأوروبية عبر ممر العراق وبالعكس. إذ أن مشروع انتهاء العمل بميناء الفاو الكبير سوف يستوعب البواخر الكبيرة التي لا تستطيع الدخول إلى موانئ أم قصر أو غيرها من الموانئ العراقية، فضلاً عن وجود ارصفة للنفط وارصفة للحجوب، كذلك من المؤمل أيضاً وجود فنادق وقرية سياحية، وهذا يعني أن هناك ايرادات كبيرة يوفرها ميناء الفاو، الامر الذي يتطلب انجاز العمل بمشروع ميناء الفاو الكبير.

ويعد ميناء الفاو الكبير منفذ تصدير كبير للمشتقات النفطية كالفاز السائل كون العراق يستعد إلى تطوير الانتاج الوطني من هذه المشتقات إلى جانب صادرات النفط التقليدي الخام في ظل الطلب العالمي المتزايد على المشتقات النفطية خاصة وأن هناك طلباً عالمياً متزايداً على المشتقات النفطية. إذ أنه عند اكمال مشروع ميناء الفاو الكبير سيؤدي إلى تشكيل قنطرة العراق الجافة الرابط بين تجارة الدول الآسيوية بتجارة دول أوروبا بدون المرور بقناة السويس أو مضيق باب المندب، فضلاً عن انخفاض التكاليف بشكل كبير نتيجة لانخفاض اوقات شحن التجارة العابرة، وبالتالي فإن مشروع اكمال ميناء الفاو الكبير سيشكل محطة أساسية للتجارة المحلية نتيجة إلى زيادة استيعاب الموانئ للبضائع الداخلة إليها، فضلاً عن انخفاض أهمية الممرات الملاحية المشتركة بين العراق والكويت في ظل زيادة كبيرة من خدمات تجارية وخدمات رجال الأعمال والتجار، فضلاً عن خدمات الفنادق التي تكون ذو أهمية بارزة غير متوفرة سابقاً في الموانئ العراقية

ميناء مبارك الكويتي^(٨)

ميناء مبارك الكبير (انظر الشكل ١ الملحق) هو ميناء يقع في شرق جزيرة بوبيان* الواقع بالقرب من مصب نهر شط العرب، شمال غرب منطقة الخليج العربي. ويقع خور عبد الله غرب جزيرة بوبيان وتحدد خور الصبية جزيرة بوبيان من الشرق، وتقع وربه شمال جزيرة بوبيان . جزيرة بوبيان (انظر الشكل ٢ الملحق) هي من أكبر جزر دولة الكويت وتحتل المرتبة الثانية بالنسبة لسلسل جزر منطقة الخليج العربي . إذ أن المساحة الاجمالية لهذه الجزيرة تبلغ نحو ٨٩٠ كم واكثر من ٥٪ من اجمالي مساحة الكويت الكلية وتتصل بالجسر الحديدي الرابط مع اليابسة ب نحو ٦٠٪ منها، وحسب الخطة المبرمة لبناء ميناء مبارك الكويتي من المؤمل ان يتم بناء اربعة مراحل مرتبة كالتالي: المرحلة الأولى تجز خلال عام ٢٠٢٤ بحاويات تشمل على أربعة أرصفة تهدف إلى استيعاب نحو ١٠٠٠٠٠ طن وثمانمائة من معظم البضائع المخطط لها ضمن التصاميم الأساسية لمشروع بناء الميناء، فضلاً عن ما تم تحديده ضمن تصاميم الميناء المستقبلية والتي ستبلغ في حينها نحو ٦٠ رصيف، وبذلك سيعد هذا الميناء من أضخم الموانئ المطلة على منطقة الخليج. ويحصل

ميناء مبارك في منطقة الحرير والصبية عبر البر بطرق سريعة وجسور ثلاثة ممتدّة ومرتبطة بهذا الميناء الذي من المؤمل ان يتصل بسكة القطار الخليجيّة الرابطة الرئيسيّة في المنطقة، فضلاً

* تتصف جزيرة بوبيان بارتفاع درجة الحرارة والرطوبة، فضلاً عن درجة الملوحة العالية وبعدها الشاسع عن المصانع المخصصة لإنتاج الطابوق والاسمنت والاسفلت بحيث تصبح الحياة والزراعة فيها مستحيلة تماماً، اذ تحتاج الى نحو ١٠ مليار دولار كى تصبح صالحة في المستقبل.

عن الخطط المدرورة مستقبلاً لربط هذه السكة عبر العراق، تركيا، ايران. في ظل الاهتمام بالبني التحتية لمشروع بناء ميناء مبارك الكويتي بحيث يكون جاهز تماماً لاستقبال السفن كبيرة الحجم التي سوف ترسى في الارصدة المتعددة والمخصصة لهذا النوع من السفن.

شرعت الكويت بإنشاء ميناء مبارك الكبير، بعد سنة تماماً من إعلان وضع وزارة النقل العراقية حجر الأساس لمشروع إنشاء ميناء الفاو الكبير العراقي، اذ أنه من المؤمل ان يكون مشروع مبارك الذي اختصت بإنشائه الشركة الكورية هيونداي، من الممكن ان يكون له مستقبل يانع يتحقق ما كان يصوّل له الشعب الكويتي من ايجاد المركز التجاري والمالي في ارضية خصبة، وذو شأن دولي مرموق

المبحث الثاني: واقع الاقتصاد العراقي^(٩)

اولاً: مؤشرات رئيسية استراتيجية

المساحة الكلية: ٣٢٧.٣٢٨ ألف كيلو متر مربع
السكان: بلغ نحو ٤٠ مليون نسمة.

- تراجع الناتج القومي الإجمالي من نحو ٧٥ ٥ مليار دولار في عام ١٩٨٩ إلى نحو ٢٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ ليصل إلى نحو ٢٠٠٦ مليار دولار عام ٢٠٢١

- تراجع مستوى دخل الفرد السنوي بشكل عام من ٣٥٠٠ دولار عام ١٩٨٩ إلى ٣٢٠ دولار عام ٢٠٠٣

- مستوى الإنفاق العسكري ارتفع، اذ بلغت نسبته نحو ٣٧١٪ من الناتج القومي الإجمالي عام ٢٠٠٢.

- انخفض الإنفاق بشكل عام على الصحة والتعليم إلى نحو ١٪ من الناتج القومي الإجمالي للعام ٢٠٠٢.

- في عام ٢٠٠٣ بلغت معدلات البطالة في العراق نحو ٧٠٪، وهي نسبة عالية جداً.

- تماشياً مع برنامج التنمية البشرية على مستوى العالم تراجع تسلسل العراق من التسلسل ٥٥ في عام ١٩٩٠ إلى التسلسل ١٢٧ في عام ٢٠٠٣.

- بلغت ديون العراق المترتبة عليه نحو ١٢٠ مليار دولار في ظل الخصم المترتب لنادي باريس والبالغ نحو ٩٠٪ في عام ٢٠٠٣^(١٠).

ـ النفط التقليدي والغاز الطبيعي:

ـ ثروة النفط التقليدي

يحتل العراق المرتبة الخامسة بالاحتياطي النفطي المؤكّد على مستوى العالم، اذ يبلغ الاحتياطي المؤكّد من النفط العراقي بنحو ١٤٣ مليار برميل عام ٢٠١٢، وما يقارب نحو ٣٦٠ مليار برميل كاحتياطي غير مؤكّد عام



٢٠١٢^(١)، اذ جاءت فنزولا في المرتبة الاولى اكبر دولة باحتياطي نفطي مؤكدة بلغ نحو ٣٠٣.٨ مليار برميل ثم السعودية في المرتبة الثانية بواقع ٢٥٨.٦ مليار برميل تلتها ايران بالمرتبة الثالثة باحتياطي نفطي مؤكدة بلغ نحو ٦.٢٠٨ مليار برميل ثم كندا بالمرتبة الرابعة باحتياطي نفطي مؤكدة بلغ نحو ١٧٠.٣ مليار برميل، وجاء العراق بالمرتبة الخامسة باحتياطي نفطي مؤكدة بلغ نحو ١٤٥.٢ مليار برميل عام ٢٠٢١، ويتميز النفط العراقي بوجود جميع حقوله في اليابسة، اذ ان كلفة انتاج البرميل الواحد من النفط الخام العراقي تعد منخفضة جداً اذ تتراوح بين (٩٥ - ٩٥.١) دولار للبرميل الواحد، مقارنة بكلفة انتاج البرميل في بحر الشمال التي تصل الى عشرة دولارات، فضلا عن ان معظم النفط العراقي هو من النوع (خفيف، متوسط، ثقيل)^(٢) اذ ان صادرات النفط العراقي بلغت نحو اقل من مليون و٣٥٠ ألف برميل يومياً عام ٢٠٠٣ المتحصلة من حقول المنتجات الجنوبيه في ظل بقاء الحقول الشمالية معلقة الانتاج نظراً لوجود ظروف غير ملائمة للإنتاج، اذ ان الغاز المصاحب يمكن الحصول عليه من المنتجات النفطية . ويمكن الاطلاع على الجدول ١ الذي يمثل اجمالي الانتاج السنوي للنفط و ايراداته في العراق للمدة ١٩٩٥-٢٠٢١ وكالاتي :-

جدل ١: اجمالي الانتاج السنوي للنفط و ايراداته في العراق للمدة ١٩٩٥-٢٠٢١

معدل النمو السنوي	اسعار النفط عالميا	معدل النمو السنوي	ايرادات النفط مليار دولار	معدل النمو السنوي	انتاج النفط مليون طن	السنوات
----	16. 09	----	1. 370	----	52. 382	1995
15. 35	18. 56	95. 62	2. 680	8. 40	56. 786	1996
-2. 31	18. 13	71. 26	4. 590	30. 08	73. 870	1997
-32. 92	12. 16	47. 93	6. 790	44. 98	107. 100	1998
42. 26	17. 30	78. 26	12. 104	17. 36	125. 700	1999
51. 67	26. 24	49. 95	18. 150	2. 94	129. 400	2000
-11. 89	23. 12	-13. 58	15. 685	-0. 618	128. 600	2001
0. 865	23. 32	-33. 69	10. 400	-14. 85	109. 500	2002
14. 06	26. 60	-17. 04	8. 627	-30. 04	76. 6	2003
30. 07	34. 60	105. 76	17. 751	31. 07	100. 4	2004
-16. 62	48. 33	35. 53	24. 058	-7. 37	93. 0	2005
19. 94	57. 97	31. 28	31. 585	6. 02	98. 6	2006
14. 54	66. 40	20. 48	38. 056	4. 15	102. 70	2007
38. 67	92. 08	65. 54	63. 000	12. 36	115. 40	2008
-34. 29	60. 50	-30. 32	43. 895	1. 81	117. 50	2009
26. 92	76. 79	23. 58	54. 248	0. 85	118. 50	2010
38. 26	106. 17	54. 41	83. 768	8. 69	128. 800	2011
1. 68	107. 96	10. 64	92. 685	11. 94	144. 180	2012
-2. 30	105. 47	-2. 45	90. 411	4. 42	150. 560	2013
-7. 96	97. 07	-9. 59	81. 740	1. 89	153. 419	2014
-47. 25	51. 20	-40. 14	48. 924	11. 94	171. 743	2015
-13. 16	44. 46	-38. 26	30. 205	20. 00	206. 098	2016

26. 22	56. 12	67. 46	50. 583	1. 18	208. 543	2017
<u>17. 80</u>	<u>66. 11</u>	<u>59. 79</u>	<u>80. 828</u>	<u>-0. 58</u>	<u>207. 324</u>	<u>2018</u>
<u>-13. 49</u>	<u>57. 19</u>	<u>3. 84</u>	<u>83. 939</u>	<u>1. 48</u>	<u>210. 413</u>	<u>2019</u>
<u>15. 78</u>	<u>66. 22</u>	<u>3. 36</u>	<u>86. 765</u>	<u>-0. 37</u>	<u>209. 624</u>	<u>2020</u>
28. 55	85. 13	7. 90	93. 628	33. 85	280. 583	2021
	<u>6. 61</u>		<u>17. 64</u>		<u>5. 47</u>	معدل النمو المركب للنوعة - ١٩٩٥ ٢٠٢١

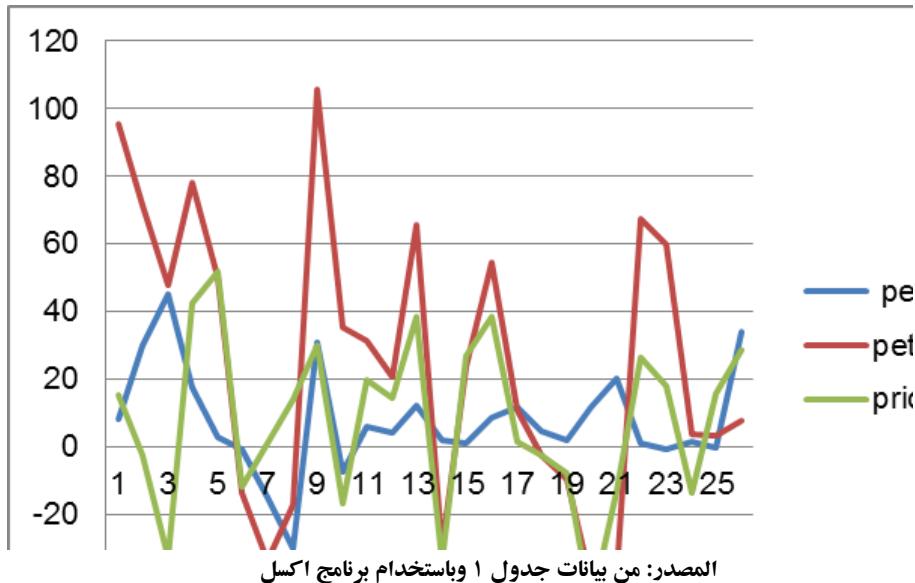
المصدر:- الامانة العامة للدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات ١٩٩٨، ٢٠٠٠، ٢٠٠٢، ٢٠٠٧، ٢٠١٠،

٢٠١٦، ٢٠١٤، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢١

يتضح من خلال احتساب معدلات النمو السنوية المركبة للمدة الزمنية المدروسة بالجدول اعلاه بان الايرادات النفطية حصلت على اعلى نمو سنوي مركب، وذلك يعود الى اعتماد العراق بشكل عام على الايرادات النفطية المصدر الرئيسي للدخل، ويمكن ان نلاحظ ذلك بصورة جلية من خلال معدلات النمو السنوية اذ تبين ان اعلى معدل نمو سنوى لانتاج النفط هو ٤٤٪. ٩٨٪ عام ١٩٩٨ واعلى معدل نمو سنوى مركب للإيرادات النفطية بلغ نحو ٦٢. ٩٥٪ عام ١٩٩٦ في حين كان اعلى معدل نمو سنوى لأسعار النفط هو ٦٧. ٥١٪ عام ٢٠٠٠، فضلا عن تذبذب وعدم استقرار انتاج النفط العراقي خلال مدة الدراسة ١٩٩٥-٢٠٢١ وذلك يعود الى اسباب عده كان من اهمها عدم الاستقرار الامنى وتقلب اسعار النفط العالمي. في ظل اسعار النفط المتذبذبة هي الاخرى، اذ ان العراق يعتمد اعتمادا كليا على واردات النفط المصدر الرئيس لتغطية نفقاته العامة، لذلك يعتبر القطاع النفطي هو القطاع الرائد في ظل عدم الاستفادة من واردات القطاعات الاخرى غير النفطية، وبذلك يصبح الدور الاول والاساس للقطاع النفطي في تلبية الحاجات المتعددة والمتتجدة للمجتمع العراقي، في ظل اتمام ميناء الفاو الكبير ذو المردود الایجابي على الاقتصاد العراقي بمواجهة انشاء ميناء مبارك الكويتي الذي يعد انشاءه ذو اثر سلبي على صادرات النفط العراقي وايراداته العامة، وقد قدرت دراسة متخصصة بسان طاقة ميناء الفاو بنحو ٩٩ مليون طن سنوي، ويحجم تجاري يصل الى نحو ٧٠ مليار دولار وبذلك فان هذا الميناء يعد من الموانئ الضخمة المطلة على الخليج العربي ويحتل المرتبة العاشرة على المستوى الدولي^(١٤). وبذلك يعد ميناء الفاو المصدر الآخر للدخل مقارنة بغير ايرادات النفط. وهذه الحقيقة التي يبناها في جدول ١ مثلها الباحث في الشكل الاتي:-



شكل ١ تطور معدلات النمو السنوية لا سعار النفط واجمالى الانتاج السنوى للنفط
وايراداته في العراق للمدة ١٩٩٥-٢٠٢١



من الشكل اعلاه يتبيّن سلوك منحنيات معدلات النمو السنوية للنفط والايادات، فضلاً عن اسعار النفط حسب البيانات المنظمة في الجدول المذكور اعلاه. وهذا يؤشر الى ما ذهبتنا اليه في توضيح معدلات النمو السنوية في جدول ١

الغاز الطبيعي:

يمتلك العراق احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي بلغت نحو (١٥٨.٣) مليار متر مكعب عام ٢٠١٢ بعد ان كان (١٠٧.٣) مليار متر مكعب عام ١٩٩٠^(١٣) ويوضح جدول ٢ انتاج واستهلاك الغاز الطبيعي خلال مدة الدراسة ١٩٩٥-٢٠٢١ وكالاتي:-

جدول ١٢ اجمالي الانتاج والاستهلاك السنوي للغاز واستثماره في العراق للفترة ١٩٩٥-٢٠٢١ (مليون متر مكعب).

معدل النمو السنوي	الغاز المستمر	معدل النمو السنوي	الغاز المحروق	معدل النمو السنوي	المستهلك للغاز	معدل النمو السنوي	الغاز المنتج	السنوات
--	59	--	1376	--	6193	--	9435	1995
38. 98	82	34. 73	1854	36. 83	8474	9. 46	10328	1997
-10. 97	73	88. 40	3493	13. 66	9632	27. 08	13125	1998
-5. 479	69	30. 40	4555	3. 914	10009	10. 9	14564	1999
0	69	-0. 768	4520	0. 139	10023	-0. 14	14543	2000
2. 898	71	-5. 486	4272	4. 270	10451	1. 23	14723	2001
7. 042	76	-21. 79	3341	-0. 325	10417	-6. 55	13758	2002
-25	57	26. 87	4239	-46. 79	5542	-28. 9	9781	2003
-10. 52	51	64. 14	6958	30. 15	7213	44. 8	14171	2004
1. 960	52	-4. 570	6640	-1. 802	7083	-3. 16	13723	2005
-5. 769	49	8. 027	7173	-1. 468	6979	3. 12	14152	2006
4. 081	51	-2. 439	6998	5. 631	7372	1. 54	14370	2007
17. 64	60	-10. 81	6241	25. 81	9275	7. 97	15516	2008
-3. 333	58	18. 25	7380	9. 326	10140	12. 91	17520	2009
-5. 172	55	2. 628	7574	-8. 155	9313	-3. 61	16887	2010
-12. 72	48	28. 08	9701	-3. 457	8991	10. 68	18692	2011
-12. 5	42	23. 45	11976	-5. 238	8520	9. 65	20496	2012
0	42	3. 807	12432	5. 093	8954	4. 34	21386	2013
-4. 761	40	7. 649	13383	0. 301	8981	4. 57	22364	2014
-10. 00	36	17. 02	15662	-1. 447	8851	9. 60	24513	2015
11. 11	40	13. 10	17714	31. 19	11612	19. 63	29326	2016
10. 00	44	-6. 068	16639	13. 94	13231	1. 85	29870	2017
-4. 545	42	-1. 063	16462	-2. 683	12876	0. 36	29980	2018
9. 523	46	8. 838	17917	6. 197	13674	1. 22	30348	2019
4. 347	48	-1. 361	17673	0. 504	13743	1. 44	30787	2020
2. 083	49	1. 250	17894	1. 709	13978	0. 68	30997	2021
		-0. 711		10. 36		3. 18		
							4. 68	
								معدل النمو السنوي المركب للفترة 1995-2021

المصدر:- المجموعة الاحصائية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية، العراق، اعداد متفرقة للسنوات

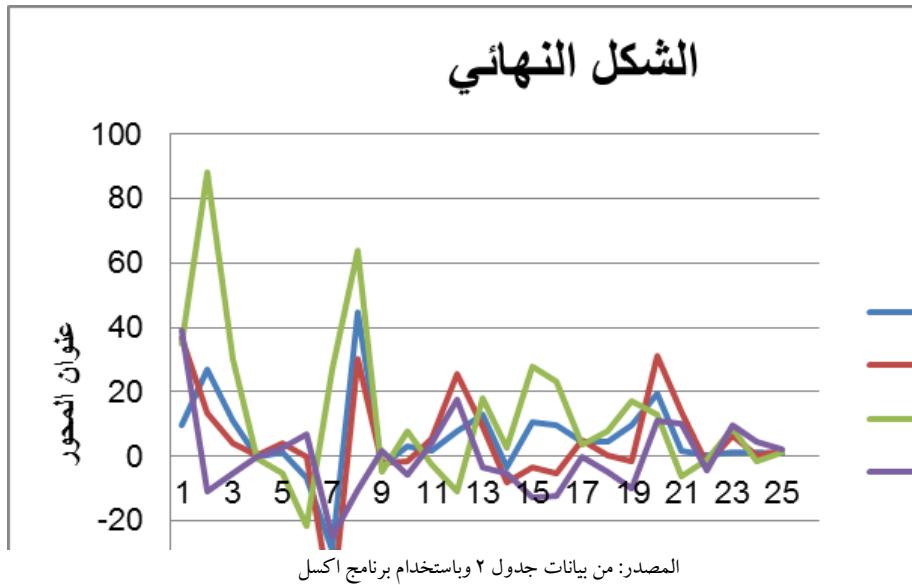
١٩٩٨، ٢٠٢١، ٢٠٠٠، ٢٠١٧

من خلال الجدول اعلاه يبدو بان اعلى معدل نمو سنوي مركب موجب للفترة ١٩٩٥-٢٠٢١ هو ٣٦٪ للغاز المحروق في ظل معدل نمو سنوي مركب سالب للغاز المستثمر خلال مدة الدراسة اعلاه، ويمكن ان نلاحظ ذلك بصورة جلية من خلال معدلات النمو السنوية اذ تبين ان اعلى معدل نمو سنوي للغاز الطبيعي المحروق ٤٠٪ عام ١٩٩٨، واعلى معدل نمو سنوي لانتاج الغاز الطبيعي هو ٤٤٪ عام ٢٠٠٤، في حين بلغ اعلى معدل نمو سنوي للغاز المستهلك نحو ٨٣٪ عام ١٩٩٧، وبلغ اعلى نمو سنوي للغاز المستمر نحو ٩٨٪ عام ١٩٩٧، في ظل تذبذب وعدم استقرار الكميات المحروقة من الغاز الطبيعي، وذلك يعود الى زيادة او نقصان الكميات المحروقة من الغاز الطبيعي في جنوب العراق في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة. وحسب بيانات التقرير السنوي، البنك الدولي لعام ٢٠٢٠ احتل العراق المرتبة الثانية بحرق الغاز الطبيعي بعد روسيا وللسنة الرابعة على التوالي، وهو في زيادة مستمرة حتى الوقت الحالي، وذلك يعود الى ان هناك تناسب طردي بين زيادة انتاج النفط والارتفاع في حرق الغاز المصاحب، فضلا عن تدمير المنشآت



الاستثمارية للغاز المصاحب جراء الحروب التي شهدتها العراق على مر الزمن، في ظل الاهتمام والفساد المستشري في قطاعات الاقتصاد العراقي. وتتجذر الاشارة وفقاً لبيانات ادارة وزارة النفط بان العراق ما زال يستورد الغاز من ايران لغرض تشغيل محطات الطاقة الكهربائية في عموم العراق^(١٥) الا انه عند اكمال متطلبات ميناء الفاو الكبير الذي يعد من اهم مصادر الابيرادات العامة التي تعوض عن الابيرادات المفقودة اثناء حرق الغاز الطبيعي بكميات كبيرة وبالتالي فان الابيرادات التي يتم الحصول عليها في حال العمل في ميناء الفاو الكبير بشكل نهائى سوف تعدد رافداً مهماً لتنمية الناقلات اللازم دفعها لشراء الغاز الطبيعي من الدول المجاورة لسد النقص الحاصل في الغاز، فضلاً عن دوره الاستراتيجي الرائد في الخليج العربي مقابل ميناء مبارك الكوكيتي المؤدى الى خنق الصادرات العراقية. وهذه الحقيقة التي بيانها في جدول ٢ مثلها الباحث في الشكل الاتى:-

شكل ٢ تطور معدلات النمو السنوية لاجمالي الانتاج والاستهلاك السنوي للغاز
واستثماره في العراق للمدة ١٩٩٥-٢٠٢١



من الشكل السابق اعلاه يوضح سلوك منحنيات معدلات النمو السنوية لانتاج واستهلاك الغاز، فضلاً عن الكميات المحروقة من الغاز الطبيعي واستثماره حسب البيانات المنظمة في الجدول المذكور اعلاه. وهذا يؤشر الى ما ذهبنا اليه في توضيح معدلات النمو السنوية في جدول ٢

ثانياً: العلاقات الاقتصادية الكويتية العراقية قبل غزو الكويت^(١٦)

أشاد كل من العراق والكويت على تشجيع الشاطئ الاقتصادي على كافة المستويات الادارية منها والتجارية، فضلاً عن التعاون الاداري بين الجارين

بموجب اتفاق أكتوبر عام ١٩٦٣ الذي اعطى للكويت الاستقلال، ومنذ ذلك الوقت أخذت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين الجارتين أبعاد عدّة كان من أهمها:-

– الأطر القانونية والمؤسسية للعلاقات الاقتصادية بين الدولتين^(١٧)

ان هذه الأطر تمثل الاتفاقيات المبرمة الخاصة بالتعامل بين الدولتين الجارتين على مختلف الأنشطة ذات النفع العام، من خلال لجان مبرمجة ومخطط لها مسبقاً تولى مهمة المتابعة والتنفيذ الدقيق لأطر هذه الاتفاقيات، اذ تقوم هذه اللجان بمهامه ربط الكويت بال المياه المتوفرة في شط العرب، فضلاً عن ربط التيار الكهربائي وسكك الحديد الازمة لذلك، وتزويد دولة الكويت بما تحتاجه من الغاز الطبيعي العراقي . الا ان مثل وجود هذه اللجان المنظمة بشكل كبير لم تجد طريقها الى التنفيذ بل بقيت حبراً على ورق.

– التبادل التجاري^(١٨)

اتسم التبادل التجاري بين الدولتين الجارتين بالضعف خلال المدة (١٩٨٤-١٩٨٩)

إذ كانت دولة الكويت تستورد الغاز الطبيعي العراقي بنحو ٤٠٪ وبنحو ٢٥٪ لمستلزمات المواد الخاصة بالبناء وبنحو ١٥٪ للمواشي من اجمالي ايراداتها العامة المتاحصلة، بما في ذلك المواد الغذائية وعلف الحيوان

وتجدر الاشارة الى ان التجارة الدولية بين العراق والكويت حتى غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ يشكل نسبة بلغت نحو ٣-١٪ من اجمالي التجارة الخارجية على مستوى العالم، وهي نسبة قليلة جداً.

– القروض والمساعدات المبذولة من دولة الكويت لجمهورية العراق^(١٩)

خلال الحرب الإيرانية العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨) قامت الكويت بدور فاعل وكبير من خلال ما قدمته من قروض على شكل مساعدات مالية بدون فوائد، اذ بلغ اجمالي هذه القروض نحو ٢٠.١٣ مليار دولار أمريكي.

ثالثاً: أوجه العلاقات الاقتصادية المختلفة بين العراق والكويت بعد التحرير^(٢٠)

بعد تحرير العراق من حكم النظام البائد أصبحت العلاقات الاقتصادية والتجارية والادارية مرنّة بشكل كبير جداً، اذ ان التفاهم الایجابي بين الدولتين الجارتين كان سائداً وقد اخذ دوراً كبيراً وواضحاً لحل كل المشكال المتعلقة بشكل سلمي، وخاصة غزو العراق للكويت ١٩٩٠ وما خلف من اثار كثيرة على الاقتصاد الكويتي آنذاك، فضلاً عن الديون المترتبة على العراق ابان الحرب العراقية الإيرانية التي انتهت في عام ١٩٨٨.

ونتيجة لذلك فقد تحملت الحكومة العراقية الجديدة لخلف النظام البائد مصاعب كثيرة من جراء التعريضات المترتبة للكويت على العراق، فضلاً عن الديون الخارجية المترتبة على العراق والتي قدرت بنحو



٤٥٠ مليار دولار، يضاف الى ذلك المبالغ المترتبة لاعادة اعمار العراق والتي قدرت بـ ٥٥٠-٥٦ مليار دولار^(٢١)

يتميز العراق بمستقبل اقتصادي مرموق واعد في الاجل الطويل، نظراً لامتلاكه خامس احتياطي نفطي على المستوى الدولي، فضلاً عما يتميز به من وجود مياه نهرى دجلة والفرات الكافية لغطية مستلزمات الرى في القطاع الزراعي، في ظل امتلاكه للقوة البشرية ذو الخبرة العالية والقادرة على معرفة انماط الزراعة باختلاف انواعها وطرق جني اثمارها بالشكل الذي يلبي احتياجات المجتمع بشكل عام، لـو تم احتواها بشكل دقيق وفي ظل بيئة اقتصادية مستقرة.

رابعاً: التزامات العراق المالية بعد التحرير^(٢٢)

بعد تحرير العراق من نظام الحكم البائد اتضحت له الالتزامات الآتية:

– المستحقات المترتبة على العراق

قدرت دراسة متخصصة ما على الحكومة العراقية الجديدة من مستحقات فعليه نحو ١٧٧ للكويت، اذ بلغت حصة القطاع الخاص نحو ٢.١٧ مليار دولار أمريكي، فضلاً عن القيمة المقدرة للقطاع العام والتي بلغت نحو ١٤٢ مليار دولار، اذ استلمت دولة الكويت نحو ٩٣٠ مليار دولار بعد اقرار الامم المتحدة لها بـ ٨٠٢ مليار دولار، اذ تضمنت حصة القطاع الخاص نحو ٦٥ مليار دولار، وبلغت حصة القطاع العام نحو ٢٠٣٧ مليار دولار، وما تبقى من المبلغ المذكور هي ديون مستحقة السادس.
– الديون^(٢٣)

تقدر جملة الالتزامات الخارجية على العراق بعد سقوط النظام البائد بنحو ٤٥٠ مليار دولار، موزعة كالتالي:

– مستحقات تعويضات حرب الخليج الثانية وال الأولى كانت قد بلغت نحو ٣٢٠ مليار دولار.

– ١٣٠ مليار دولار الديون الخارجية على العراق، فضلاً عن الفوائد المترتبة عليها وبالنسبة نحو ٤٧ مليار دولار.

خامساً: الدور الكويتي المتوقع في إعادة أعمار العراق

أغلب خبراء منطقة الخليج العربي يشعر بوجود فرص حقيقة لشركات الخليج العربي المتعددة وخاصة شركات الكويت المساهمة في عملية إعادة أعمار العراق، اذ ان ادارة الولايات المتحدة الأمريكية قد اوضحت بـ ان فرص الاستثمار ستكون متوفرة لجميع المقاولين المساهمين في عملية إعادة الاعمار.

وفي هذا السياق سيجعل الشركات الكويتية منافسة بقوه اكثـر من غيرها من الشركات الأخرى . اذ توقع مستثمرون من دول الخليج العربي بـ ان عملية إعادة أعمار العراق ستولد اعملاً مختلـفة لـشركات منطقة الخليج العربي تم تقديرها بنحو مليارات الدولارات من اجل تغطية الاحتياجات الخاصة بـ مرحلة إعادة الاعمار في العراق. اذ ان الحظ الاوفر سيكون من نصيب الشركات الأمريكية والبريطانية للاستحواذ على معظم الاعمال المخطط لها في العراق، اذ وقعت مجموعة بـ كـتـيل الـأمـريـكـيـة الـاستـثـمـارـيـة الرـائـدـةـ الـمـتـحـصـصـةـ فـيـ مـجـالـ الـبـنـاءـ بـ شـكـلـ عـامـ عـقـدـاـ بـ لـغـةـ قـيـمـةـ نـحـوـ ٦٨٠ مـلـيـونـ دـولـارـ لـأـعـدـةـ أـعـمـارـ الـمـشـارـيعـ الـمـخـطـطـ لـهـاـ فـيـ عـرـاقـ .ـ وـ بـالـرـغـمـ مـاـ سـبـقـ ذـكـرـهـ الـأـنـ اـهـمـيـةـ الـشـرـكـاتـ الـكـوـيـتـيـةـ سـيـكـوـنـ بـارـزـاـ وـكـيـرـاـ فـيـ إـعـادـةـ أـعـمـارـ عـرـاقـ نـظـرـاـ لـحـاجـةـ السـوقـ

العربي إلى السلع المختلفة والأجهزة الرئيسية الضرورية، فضلاً عن التقنية المطلوبة في عمل إعادة الاعمار، إذ أن ذلك سيكون متوفراً في أسواق دول الخليج العربي التي تمتلك مخزوناً كبيراً في مختلف القطاعات التجارية، فضلاً عن الأسواق الكويتية القادرة على تلبية ما تحتاجه عملية إعادة اعمار العراق في ضوء النقاط الآتية^(٢٤)

– أن مرحلة الاستقرار في العراق بعد سقوط الحكومة العراقية البائدة ستتحمل في طياتها علاقات اقتصادية مرنة بين الدولتين الجارتين، وبالتالي عودة العلاقات الاقتصادية السابقة إلى ما كانت عليه بين السوقين الكويتي والعراقي قبل غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠.

– أن خبرة وحيوية القطاع الخاص الكويتي الذي وقع عقوداً مختلفة تتعلق بعملية إعادة الاعمار والاستثمار، سيجعل الشركات الكويتية هي الأفضل في إعادة أعمار العراق.

بعد أن استعرضنا العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية بين الكويت وال伊拉克، فضلاً عن الالتزامات المالية بينهما، يمكن إدراج أهم أسباب تشييد الكويت لميناء مبارك وكالاتي^(٢٥)

– إن مشروع انعكاسات ميناء مبارك الكويتي سيؤدي دوراً بارزاً في الحياة الاقتصادية والتجارية لإدارة الكويت وعامل ضغط على الملاحة التجارية الاستراتيجية في العراق

– الموقع الاستراتيجي الجغرافي للكويت يؤهلها إلى بناء علاقات اقتصادية تجارية دائمة مع دول الجوار، لاعتبارات عده كان من أهمها:

١. زيادة العمالة الوافدة إلى الكويت، فضلاً عن ارتفاع أعداد البدون والتي تشكل تهديداً واضحاً من الناحية الديموغرافية والاستراتيجية لموقع الكويت في منطقة الخليج العربي.

٢. المذاهب المستوطنة على اختلاف انواعها في منطقة الخليج العربي بما فيها دولة الكويت لها اثر كبير وواضح على الوضع الحالي للمنطقة.

٣. لا يستطيع المواطن الكويتي الاستهلاكي تحمل الأزمات الاقتصادية المتوقعة، نظراً لتمتعه بمستوى كبير من الاستقرار والرفاهية.

٤. عدم استقرار الوضع الراهن بالعراق وخلخلته وعدم نجاح الحكومة العراقية الجديدة الممثلة بنسبة عالية من الطابع الشيعي المؤثر بشكل مباشر على منطقة الخليج العربي، وخاصة الدولة الجارة الكويت.

٥. موقع العراق الجغرافي الديموغرافي والتخطيط المستقبلي المرتب يجعله قادرًا على متابعة بناء ميناء مبارك وربطه بالقناة الجافة، إذ أن ذلك يعد من المؤشرات الجاذبة في منطقة الخليج، فضلاً عن ما تحمله من تنمية واعدة للاقتصاد العراقي.

٦. ان التحسن الواضح في زيادة الإيرادات المتحصلة من الموانئ العراقية، جذب الكويت للتخطيط بإقامة ميناء مبارك ذو الأثر الإيجابي على الاقتصاد الكويتي المواجه لميناء الفاو ذو الأثر الإيجابي الواضح على تحسن مستوى الاقتصاد العراقي مستقبلاً، فضلاً عن عرقلة مستوى الملاحة في موانئ العراق الأخرى^(٢٦)



المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والادارية لميناء مبارك وميناء الفاو على الاقتصاد العراقي

كان يطلق على الخليج العربي خليج البصرة حتى عام ١٩١٦، اذ إن حدود العراق البحرية تقلصت الى ٥٧ كيلو متر فقط نتيجة للتنازلات السخية للحكومات المتعاقبة على حكم العراق . اذ ان العراق سعى الى انشاء ميناء كبير في الخليج العربي بهدف الى اعادة النشاط التجاري له وينسى الحركة الملاحية مع كل دول العالم، إلا إن هذا الطريق الذي سعى اليه العراق منذ عام ٢٠٠٤ لم يصل إلى التطبيق نتيجة الى الجهد الكبير المبذول من قبل حكومات دول الخليج العربي التي عملت بكل جدية من افشل اقامة مشروع الفاو الكبير وعدم ظهوره الى أرض الواقع، لاما له من تأثير كبير واضح على حركة الملاحة والتجارة العالمية عند ربطه بالقناة الجافة مع دول أوروبا مرورا بتركيا. الا ان وجود ميناء مبارك الكويتي على راس الممر الرئيسي المائي لميناء الفاو الكبير يشكل التحدي الأكبر والمؤثر على الاقتصاد العراقي الريعي، إذ سيتعرض اقتصاد العراق الى الكثير من الاختناقات في ظل حالة الصراع المستمر. ومن أهم هذه الآثار المترتبة عند اكمال ميناء مبارك الكويتي الآتي^(٢٧)

– من الناحية الاقتصادية دولة الكويت ليست لها رغبة بتحويل أكبر ما تملكه من جزر إلى ميناء، نتيجة لاتساع موانئها التجارية المطلة على الخليج، اذ كان من اهمها شهرة هي ميناء الشويخ، ميناء الشعيبة، ميناء الجليعة، ميناء الأحمدى، وتنوجه سواحلها في العمق الكويتي بمسافة تقدر نحو ٥٠٠ كم، وبالرغم من ذلك الا انها اتخذت قرارا بتنفيذ مشروع ميناء مبارك، اذ ان مبارك الكويتي المخطط اعداده واقامته في بوبيان الجزيرة الكويتية الخالية من السكان يبعد بمسافة تقد نحو ١ كم عن مشروع ميناء الفاو العراقي بهدف إفشال مشروع ميناء الفاو الكبير وإلحاق الضرر بالاقتصاد العراقي، فضلا عن فقدان العراق موقعه الاستراتيجي المطل على الخليج العربي وارتباطه بالعالم الخارجي، اذ إن اقامة الكويت لميناء مبارك سوف يؤدي الى قطع الممر الملاحي الواحد الواسع الى ميناء أم قصر وخور الزبير.

– ان اقامة ميناء مبارك الكويتي ادى الى ظهور تکر العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين الجارتين، مما يتذرر بوجود بوادر ازمة على اثر التصريحات الكثيرة المتبادلة بين الطرفين، اذ ان تصريحات المختصين بالشؤون الاقتصادية والادارية والملاحية تذرر بوجود اثار وخيمة قد يحملها اكمال متطلبات ميناء مبارك على المستقبل الواعد لموانئ العراق الاستراتيجية و الاقتصاد العراقي احادي الجانب الاقتصاد الريعي بشكل عام، اذ يعد انعكاس ميناء مبارك مشروع استفزاز واضح وبامتياز تام بعد عام من التخطيط المبرمج لبناء مشروع ميناء الفاو العراقي والذي سيدر ايرادات مقارنة لإيرادات النفط.

– ان ظهور ميناء مبارك الى ارض الواقع سوف يجعل الموانئ التجارية العراقية مغلقة أمام الحركة العامة للنقل البحري، اذ أن الكويت قامت ببناء السدود الكونكريتية الخرسانية بشكل مغلق غير مفتوح وهذا العمل مخالف لأنظمة حركة الملاحة الدولية.



— على اعتبار ان المسطحات المائية العميقه التي تشكل نسبة نحو ٩٠٪ من الحدود الاداريه المتعارف عليها في الكويت سيسمح بدخول الباخر بشكل سليم الى خور عبد الله (انظر الشكل ٣ الملحق)، وحسب الدراسات الاوليه التي اوضحت بان ميناء البصره سوف يفقد قيمته الاقتصادية بنسبة قدرت نحو ٦٠٪.

— هناك دول إقليمية عده خططت بشكل دقيق من إعادة الخطة المبرمة لا قامة ميناء الفاو المطل على الخليج العربي، وتسعي بكل جدية لعدم اكمال متطلبات مشروع ميناء الفاو، نظراً لما له من تأثير واضح حسب وجهه نظرها على مصالحها التجارية العامة عند إكمال منظومة الربط السككي القناه الجافة باتجاه دول أوروبا، اذ انه من المتوقع أن يكون وجود هذا الميناء عامل رابط لنقل البضائع عبر دول العالم مستقبلاً وخاصة دول أوروبا مروراً بدول قارة آسيا.

— إن انعكاس ميناء مبارك سيجعل الساحل الكويتي يمتد الى نحو ٥٠٠ كم، في حين ان الساحل العراقي سيختصر بنحو ٥٠ كم (انظر الشكل ٤ الملحق)، إذ إن إقامة هذا المشروع بشكل نهائى سوف يولد متابع كثيرة للملاحة البحرية العراقية من حيث السفن الراسية في موانئ العراق.

— إن إقامة ميناء مبارك في المكان المخطط له من قبل الحكومة الكويتية بالقرب من السواحل العراقية يعد أمراً مخالفًا للقرار الدولي الصادر من مجلس الأمن الدولي المرقم ٨٣٣ إذ أن الممر المائي العراقي سيكون ضمن الميناء الكويتي، وأن بناء الميناء يصل إلى الحدود المائية التي رسمها القرار ٨٣٣ وبالتالي سوف يؤثر وبشكل مباشر على الملاحة البحرية والموانئ العراقية على حد سواء، فضلاً عن ان إقامة ميناء مبارك يفقد القيمة الحقيقية لمشروع ميناء الفاو ويندّي إلى تدهور الملاحة البحرية في موانئ العراق في المقابل تكون الملاحة البحرية لدولة الكويت مزدهرة اقتصادياً وتجارياً وحيوياً بشكل تام. إن إقامة ميناء مبارك الكويتي الجديد سيتحول موانئ البصرة إلى دمار شامل، اذ ان جميع المحافظات الجنوبية ستتحول إلى محافظات فقيرة بصفة تامة نتيجة لتمر كز ميناء مبارك واثرة الذي سيكون واضحاً على الملاحة البحرية العراقية والذي يؤدى بدورة إلى امتداد ميناء ام قصر بممر يبلغ نحو ١٠٠٠ متر فقط، فضلاً عن عدم الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي يخلقها مشروع ميناء الفاو الكبير وما لها من مردود ايجابي على تخفيض نسبة البطالة في العراق. ومن المعروف حسب الخطط المستقبلية الموضوعة لإنتاج النفط التقليدي في العراق المصدر الرئيسي للدخل لتنمية الناقلات العامة، التي تنص على ان انتاج النفط سيكون بحدود نحو ١٠ مليون برميل يومياً، لـ ١٠ اعوام مستقبلة، في ظل الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد العراقي الاحادي الجانب من جراء استحداث ميناء مبارك ذو الاثر السلبي الواضح على الموانئ العراقية. إذ إن اكمال متطلبات ميناء الفاو الكبير سوف يعزز القوة الاقتصادية للعراق بنسبة بلغت نحو ٤٥٪ من القوة الاقتصادية الإجمالية لموانئ العراق بشكل عام في الزمن الحاضر، والعكس سيكون صحيحاً عند عدم اكمال الميناء الذي سيسبب خسارة واضحة لمصادر الإيرادات الإجمالية المتحصلة في مقابل تشييد ميناء مبارك الكبير الذي تمسك به الحكومة الكويتية ^(٢٨)



الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

١. من خلال معدلات النمو السنوية لمدة الدراسة ١٩٩٥-٢٠٢١ قد تبين ان اعلى معدل نمو سنوي لا نتاج النفط هو ٤٤٪ عام ١٩٩٨ واعلى معدل نمو سنوي مركب للإيرادات النفطية بلغ نحو ٦٢.٩٥٪ عام ١٩٩٦ في حين كان اعلى معدل نمو سنوي لأسعار النفط هو ٦٧.٥١٪ عام ٢٠٠٠
٢. من خلال معدلات النمو السنوية لمدة الدراسة ١٩٩٥-٢٠٢١ قد تبين اعلى معدل نمو سنوي للغاز الطبيعي المحروق هو ٨٨٪ عام ١٩٩٨، واعلى معدل نمو سنوي لإنتاج الغاز الطبيعي هو ٨.٤٤٪ عام ٢٠٠٤، في حين بلغ اعلى معدل نمو سنوي للغاز المستهلك نحو ٣٦.٨٣٪ عام ١٩٩٧، وبلغ اعلى نمو سنوي للغاز المستمر نحو ٣٨.٩٨٪ عام ١٩٩٧
٣. تذبذب وعدم استقرار انتاج النفط العراقي والكميات المحرومة من الغاز الطبيعي، خلال مدة الدراسة المذكورة وذلک يعود الى اسباب عددة كان من اهمها عدم الاستقرار الامني وتقلب اسعار النفط العالمي، فضلا عن زيادة او نقصان الكميات المحرومة من الغاز الطبيعي في جنوب العراق في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة.
٤. الدور الاول والاساس للقطاع النفطي في تلبية الحاجات المتعددة والمتعددة للمجتمع العراقي، في ظل اتمام ميناء الفاو الكبير ذو المردود الایجابي على الاقتصاد العراقي بمواجهة انشاء ميناء مبارك الكويتي الذي يعد انشاءه ذو اثر سلبي على صادرات النفط العراقي وايراداته العامة.
٥. اكمال متطلبات ميناء الفاو الكبير سوف يعزز القوة الاقتصادية للعراق بنسبة بلغت نحو ٤٥٪ من القوة الاقتصادية الاجمالية لموانئ العراق، فضلا عن ربطه بالقناة الجافة امتدادا الى دول اوروبا.
٦. إن انعكاس ميناء مبارك سيجعل الساحل الكويتي يمتد الى نحو ٥٠٠ كم، في حين ان الساحل العراقي سينحصر بنحو ٥٠ كم، إذ إن اقامه هذا المشروع بشكل نهائى سوف يولد متاعب كثيرة للملاحة البحرية العراقية من حيث السفن الراسية في موانئ العراق .

ثانياً: التوصيات

١. بناء علاقات اقتصادية تجارية متنية مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، الصين باعتبارها الدول المستفيدة من صادرات النفط التقليدي العراقي.
٢. جلب شركات استثمارية من دول أجنبية لها دور فعال ومؤثر في منطقة الخليج، تقوم بمهامه تشييد وبناء ميناء الفاو الكبير
٣. السرعة والدقة في إنجاز ميناء الفاو الكبير قبل أن يتم إنجاز ميناء مبارك الكويتي، إذ يعد ذلك خطوة هامة جدا لكسب الوقت لصالح الاقتصاد العراقي احادي الجانب

الملاحة:

الشكل (١) الموقع الاستراتيجي لميناء مبارك الكويتي



مؤسسة الموانئ الكويتية

الشكل (٢) يوضح اتجاه السفن إلى ميناء أم قيل إنشاء ميناء مبارك الكويتي



مؤسسة الموانئ الكويتية

الشكل (٣) يوضح كيفية منع السفن من الذهاب إلى ميناء أم قصر
بعد أن يتم إنشاء ميناء مبارك الكبير



الشكل(٤): عرض يوضح المنفذ البحري الرئيسي للعراق المتنافس عليه من قبل الكويت الآن





الهواشم حسب ورودها في البحث

١. احمد محمد الرشيدى، التسوية السلمية لنزاعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٠، ص ٢٤-٢٦
٢. اسماء عزري، النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي، النزاع العراقي الكويتي للمدة ١٩٧٩-١٩٩١، نموذجا، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، المسيلة، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٣٢
٣. قاسم محمد الجنابي، ريا صاحب عبد. اشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من احكام الفصل السابع، مجلة كلية التربية الاساسية، العدد ١٢، جامعة بابل، العراق، ٢٠١٣
٤. ميثاق خير الله جلود، مستقبل العلاقات السياسية العراقية، الخليجية، مركز الدراسات الإقليمية، قسم الدراسات السياسية والإقليمية، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٢١، جامعة الموصل، ٢٠١١، ص ٣٤١-٣٣٩
٥. عدنان احمد سلوم. الافق المستقبلي للعلاقات العراقية، الكويتية ما بعد نيسان ٢٠٠٣، . المركز العلمي العراقي، الطبعة الاولى، ٢٠١١، ص ٤٣-٤٥.
٦. ظافر طاهر حسان، ميناء مبارك الكويتي واثره على الاقتصاد العراقي، مجلة اوراق دولية، العدد ٢٠٢، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٢.
٧. سعدون شلال ظاهر، فارس هادي عبيد العبدى. . مشكلات العراق على حدوده البحرية، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ٢٢، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، العراق، ٢٠١٥
٨. عدى على الاسدي (دكتور)، ميناء مبارك الكويتي وتأثيراته الاقتصادية والسياسية على العراق، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بابل، المتأثر على شبكة الانترنت الدولية [https://business.uobabylon.edu.iq/fileshare/articles/2003%20%d9%85%d9%8a%d9%86%d8%a7%d8%a1%20%d9%85%d8%a8%d8%a7%d8%b1%d9%83\[1\].pdf](https://business.uobabylon.edu.iq/fileshare/articles/2003%20%d9%85%d9%8a%d9%86%d8%a7%d8%a1%20%d9%85%d8%a8%d8%a7%d8%b1%d9%83[1].pdf)
٩. الجهاز المركزي للإحصاء وتقنولوجيا المعلومات، العراق، ٢٠٢٠
١٠. الجهاز المركزي للإحصاء وتقنولوجيا المعلومات، العراق، ٢٠٢١
١١. قاسم شاكر الفلاحي (دكتور)، خالد جواد سلمان، التحليل الجيوستراتيجي لمكانة الحقول النفطية، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل العدد ٧، ٢٠١٢، ص ٧٤-٧٦
13. Energy Information Administration، International Energy Statistics crude
١٣. تغريد داود سلمان داود، أثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، العدد ٤، المجلد ٢٤، ٢٠١٦، ص ١٠٣٧-١٠٣٨
١٤. فرحان محيسن الفرطوسى (دكتور)، الشركة العامة للموانئ العراق، ٢٠٢١
١٥. التقرير السنوى، البنك الدولى، ٢٠٢٠ .

١٦. أحمد الرشيدى (دكتور)، الكويت من الإمارة إلى الدولة، دراسة في نشأة الكويت وتطور مركزها القانونى وعلاقتها الدولية، دار سعاد الصباح للنشر، ١٩٩٣، ص ٢٠٨
١٧. غرفة تجارة وصناعة الكويت، النشرة السنوية للإحصاءات، التجارة الخارجية لدولة الكويت، قيمة الصادرات لا تتضمن الصادرات من النفط الخام ومشتقاته، عام ٢٠١٠
١٨. الإدارة العامة للجمارك، مكتب التدقيق العام والإحصاء والحفظ. الكويت، عام ٢٠١٠
١٩. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبوظبي، الإمارات، ٢٠٠٤، ص ١٦
٢٠. ماجد الديحاتى، ابراهيم دشتي، العلاقات الكويتية العراقية، الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دراسات وبحوث، نشرة ميديدل إيست ايكonomik، العدد ٢٧، الكويت، عام ٢٠٠٣، ص ١٢
٢١. ولد بيطار، القانون الدولى العام، المؤسسة الجامعية للدراسة والتوزيع، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٨
٢٢. سهيل حسين الفتلاوى، القانون الدولى للبحار، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، ٢٠٠٩
٢٣. سرحان غلام سرحان، العلاقات العراقية، الكويتية وشكلية الفصل السابع، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بيت الحكم، بغداد، ٢٠١١، ص ٤٣
٢٤. كريم، كاظم كريم، النزاع الحدودى بين العراق والكويت فى ضوء احكام القانون الدولى العام، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة البصرة، كلية القانون، ٢٠١٢، ص ٥٢
٢٥. عمر سالم محمد (دكتور)، حملة إعادة الأعمار في العراق الإيجابيات والسلبيات، ندوة الإصلاح الاقتصادي في العراق، بغداد، ٢٠٠٤
٢٦. جاسب عبد الحسين الخفاجي، رواة صباح الجنابي، ترسيم الحدود العراقية، الكويتية بعد الاجتياح العراقي للكويت، مركز جامعة الكوفة، مجلة الكوفة، المجلد ١، العدد ٣٢، ٢٠١٧ ٣٢، ص ٣٢
٢٧. ظافر طاهر حسان، ميناء مبارك الكويتى واثره على الاقتصاد العراقي، مجلة اوراق دولية، العدد ٢٠٢، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٥، ص ٢١
٢٨. علي شاكر السلطانى، ميناء مبارك يسبب سرقة غاز حقل السيبة واهداف دولية، ندوة علمية، جامعة بابل، ٢٠١١